٢

فلسطين، جنوب أفريقيا
نضال مشترك ضد الأبارتهايد

عبد الغني سلامة*

منذ أن شرعت الحركة الصهيونية في مشروعها على أرض فلسطين بدايات القرن العشرين، والشعب الفلسطيني يعيش نكبة متواصلة، وقد بلغت النكبة ذروتها بقيام إسرائيل عام ١٩٤٨، وتهجير الفلسطينيين وتشريدهم، وتحويلهم إلى لاجئين، وخضوع من تبقى منهم للاحتلال العسكري، في ظل نظام عنصري.

في مقابل ذلك، خضع شعب جنوب أفريقيا لنظام فصل عنصري دام ثلاثة قرون، كان القرن الأخير منها الأشد وطأة، عاش تلك الحقبة المظلمة في ظروف بائسة مجحفة.

تخلَّص شعب جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري، بعد كفاح مرير دام نحو ثمانية عقود، بينما ما يزال الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال. وبين الحالتين الكثير من نقاط التشابه والاختلاف، بيد أن المقارنة بينهما مسألة في غاية الأهمية. وتزداد أهميتها بعد أن وصلت عملية السلام طريقا مسدودا، وبعد أن فقد الفلسطينيون الكثير من أدوات الكفاح التي امتلكوها سابقاً، وأهمها الكفاح المسلح، ولأن هذه المقاربة (إذا طُرحت دوليا) قد تؤدي

---

* كاتب وباحث فلسطيني.

إلى نتائج سياسية شبيهة بتلك التي حصلت في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وأدت إلى إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، بعد أن اشتد الحصار الدولي عليه، وعُزل كليا، وتخلى عنه حلفاؤه.

ويأمل الفلسطينيون من المجتمع الدولي أن يتعامل مع إسرائيل بنفس المعايير والمنطق الذي تعامل به مع حكومة الفصل العنصري في بريتوريا، لكن هذا الأمر ليس هينا، رغم وضوح الممارسات الإسرائيلية التي يمكن تصنيفها «جرائم أبارتهايد».

سنجري من أجل توضيح المسألة أكثر، مقاربة بين الحالتين (الفلسطينية والجنوب أفريقية) على مستويين، الأول: مقاربة بين جذور وطبيعة القضية، وطبيعة الدور الوظيفي للكيانين، والثاني: مقاربة بين أدوات وأساليب وأهداف الكفاح في الحالتين، وهذه المقاربة تشمل تحديد أوجه التشابه، وأوجه الخلاف.

وقد شكّل العام ١٩٤٨ لحظة تاريخية فاصلة في التاريخ الاستعماري للبلدين؛ ما يسهّل علينا إجراء المقارنات الزمانية بينهما؛ فهو العام الذي أُقيم فيه الكيان الإسرائيلي، وهو العام نفسه الذي استلم فيه الحزب الوطني دفّة الحكم في جنوب أفريقيا.

جذور القضية وطبيعتها

تعرضت جنوب أفريقيا لغزو استعماري أجنبي (بريطاني)، في سياق التنافس على المستعمرات الخارجية بين الدول الأوروبية، والتي كان أول من تنبه لها هم الهولنديون، ثم تبعهم البريطانيون في مرحلة لاحقة في إطار صراعهم مع الفرنسيين؛ فتنبهوا لأهمية جنوب أفريقيا لوقوعها على رأس الرجاء الصالح، أي على خط التجارة الدولية، في الطريق نحو الهند وبقية المستعمرات الآسيوية.

قام النظام العنصري على بناء سياسي أيديولوجي يزعم أنه يمثل التحضّر والتفوّق، ويؤسّس للفصل بين الغزاة والسكان الأصليين، زاعما أنه يمثل الدولة الديمقراطية الوحيدة في القارة الأفريقية. وكان «جان ريبيك» – الأب المؤسس للمشروع الاستعماري، وهو أول مستوطن وطأت قدماه أرض جنوب أفريقيا في السابع من نيسان سنة ١٦٥٢، زاعماً بأنه

اكتشف أرضاً خالية من السكان، وكما زعمت الكنيسة الهولندية بأنّ البيض المستعمِرين هم شعب الله المختار، وأن السود خُلقوا عبيدا لهم؛ وحاول النظام توظيف الدين لفرض سيطرته على البلاد، وإضفاء مشروعية دينية على نظامه العنصري، وإقناع جمهوره بأن ممارساته العنصرية تمثل وصايا الرب، وأنها جزء من تعاليم الكنيسة الهولندية. (سلامة، ٢٠١٢)

في المقابل، سنجد أن فلسطين تعرضت لغزو استعماري أجنبي (بريطاني)، في سياق الصراع الاستعماري بين الدول الأوروبية، بعد أن تنبّهت بريطانيا لأهميّة موقع فلسطين الحيوي، وقربها من قناة السويس (الممر الجديد نحو الهند والمستعمرات الآسيوية)، حيث مثلت سياسة «شرق السويس» السياسة العليا التي اتبعتها بريطانيا عندما كانت قناة السويس هي الحد الفاصل بين الممتلكات البريطانية في الهند وبين أوروبا، إذْ أحدث حفر قناة السويس نقلة نوعية في الاستراتيجية الدولية من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية والتجارية. (الأشعل، ٢٠١٥)

كما قامت إسرائيل على بناء سياسي أيديولوجي يزعم أنه يمثل التحضّر والتفوّق، ويؤسّس لإقصاء السكان الأصليين، زاعمة أنها تمثل الكيان الديمقراطي الوحيد في المنطقة.. وقد ادّعى «يسرائيل زنغويل» بأن فلسطين «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، فيما وظفت الحركة الصهيونية المعتقدات التوراتية لإضفاء شرعية دينية وتاريخية على مشروعها الاستعماري، بل وارتكزت عليه لجلب اليهود من مختلف أنحاء العالم، بذريعة العودة إلى الأرض الموعودة، وما زالت المدارس الدينية تلعب دورا رئيسا في توجيه سياسات الحكومة، وتوجيه الرأي العام الإسرائيلي.

ويمكن القول إن الكيانين (إسرائيل وجنوب أفريقيا) امتلكا حياة ديمقراطية وبرلمانية وانتخابات وقضاء، بيد أنّ ديمقراطيتهما كانت موجهة لخدمة مصلحة فئة معينة من السكان، مما يسمح بوصفها بالديمقراطية العنصرية؛ وهذا الشكل المشوَّه والمنقوص من الديمقراطية ضَمِنَ للسلطة المسيطرة استقراراً في الحكم، وتداولاً سلمياً للسلطة، وحرية للتعبير والمشاركة السياسية ومحاصرة للفساد. في حين كانت الدول المجاورة لهما تشهد الاضطرابات والانقلابات العسكرية، وأشكالا عديدة من القمع والفساد.

هذا ما يتعلق بأوجه التشابه، أما أوجه الاختلاف فهي وإن كانت مهمة في جوانب معينة، إلا أنها لم تؤثر على جوهر القضية، إنما استدعت أشكالا متمايزة من الكفاح بين الحالتين.

كانت للصراع في جنوب أفريقيا أبعاد عرقية وإثنية، ولكن دون وجود خلافات على رواية تاريخية لملكية الأرض؛ فقد كان كلٌ من السود والبيض -رغم اختلاف ألوانهم- يعرّفون أنفسهم بأنهم أفريقيون جنوبيون، وكان أغلبهم من الديانة نفسها (المسيحية)، ولم يلعب الدين دوراً محورياً في الصراع، بينما عملت الصهيونية منذ البداية على توظيف الدين والرواية التاريخية اليهودية وهو ما أظهر الخلاف العربي الصهيوني هنالك كخلاف على ملكية الأرض، وعلى الحق التاريخي والرواية التاريخية.

عمل النظام في جنوب أفريقيا على تجزئة البلاد إلى مناطق بيضاء وأخرى سوداء، ونفي المواطنين السود من أراضيهم، وعزلهم في بانتوستونات خاصة بهم، بلغت مساحتها ١٣٪ من مجمل البلاد، وفرض إجراءات تقييدية على السود؛ لتحقيق تفوّق الأقلية البيضاء، وضمان أمنها، وفي سبيل ذلك اقترف العديد من المذابح ضدّ السكان، وتم تطبيق النظام بواسطة أجهزة أمنية في منتهى القسوة؛ كان للسجون والتعذيب دور مهم ورئيسي في فرضه.

بينما قامت إسرائيل باحتلال الأرض، وبطرد من تمكّنت من طرده من السكان، وتحويلهم إلى لاجئين في الدول المجاورة، ثم عمدت إلى إبقاء من تبقّى في تجمّعات عربية محدودة المساحة ومعزولة قدر الإمكان عن الوسط اليهودي، مع وجود مدن مختلطة. ولم تُقِم إسرائيل أي بنية على الأرض للفرز بين السكان، باستثناء الفترة ما بين ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ حين أخضعت المواطنين العرب لأذونات تنقل ولمنع التجول وتخصيص أماكن لسكنهم، ومصادرة أراضيهم لتنشيط الاستيطان اليهودي. في حين أن النظام العنصري في جنوب أفريقيا طمع في الأرض مع سكانها؛ بينما الإسرائيليون أرادوا الأرض من دون شعبها. (فرسخ، ٢٠٠٣)

وثمة فرق آخر بين الحالتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية، يكمن في سعي إسرائيل لتعريف نفسها كدولة يهودية؛ وهذا التعريف الإثني/ الديني غير موجود في دستور جنوب أفريقيا، لا الآن، ولا في فترة الفصل العنصري. وتعريف إسرائيل لنفسها كدولة يهودية يعني وضع الأيديولوجية الصهيونية كأيديولوجية عليا للدولة، وفي هذه الحالة تصبح العنصرية الصهيونية هي مبدأ الدولة الرسمي المعلَن والمتبع، كما فعل الحزب الوطني في جنوب أفريقيا، ولكن دون تحديد هوية دينية للدولة. (أبو عصبة، ٢٠١٤)

والفرق الآخر بين الحالتين؛ أن العرب القابعين تحت الاحتلال الإسرائيلي داخل الخط الأخضر يمثّلون الأقلية (حوالي ١٨٪)، بينما كان البيض في جنوب أفريقيا يمثلون الأقلية (حوالي ١٥٪). لذلك جاء الدستور بعد انهيار النظام العنصري ليحمي حقوق الأقليات، ويساوي بين جميع المواطنين السود والبيض والملونين تحت قومية واحدة، ودولة واحدة. بينما تقترح السلطة الحاكمة في إسرائيل تقديم دستور يحمي الدولة اليهودية الإثنية، ويُبقي على الأقلية الفلسطينية كهوية وطنية فرعية، لكنها غير مندمجة، ولا تمتلك نفس حقوق الأكثرية اليهودية.

حالتان من النضال، والهدف واحد

مثَّل الأبارتهايد في جنوب أفريقيا سياسة الدولة المعلنة، الذي ارتكزت عليه، وأنشأت مؤسساتها وشكّلتها لهذه الغاية؛ في الحالة الإسرائيلية لا نجد الأمر بالدرجة نفسها من الوضوح، إذ إن إسرائيل في الأراضي المحتلة تمثل قوة احتلال أجنبي، وداخل الخط الأخضر تقيم حكما اثنوقراطيا يرتكز على تجيير مؤسسات ومنظومات الدولة لخدمة المواطنين اليهود.

لذلكن هدف النضال في جنوب أفريقيا إلى تغيير شكل الحكم، وإسقاط حكومة عنصرية، وإقامة دولة ديمقراطية لجميع مواطنيها. أما في الحالة الفلسطينية فاختلف الأمر؛ كان هدف النضال الفلسطيني في البداية هو تصفية الكيان الإسرائيلي، ثم صار التخلص من الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل (حل الدولتين)، وداخل الخط الأخضر تطالب القوى الوطنية الفلسطينية بشكل عام بتحقيق المساواة التامة الفردية والقومية، وهناك أصوات فلسطينية في الداخل والخارج تنادي بحل الدولة الواحدة.

وبناءً على اختلاف الأهداف، فقد تمايزت أشكال الكفاح، كما اختلفت المسارات الكفاحية وخياراتها، ولأن الحالة الفلسطينية معروفة إلى حد ما بخطوطها الرئيسة، وشرحها يحتاج لكثير من التفصيلات التي لا يتسع المجال لسردها هنا، سنركز أكثر على مسارات الكفاح الجنوب أفريقي، سيما وأنه غير معروف تماما للجمهور العربي بشكل عام، وبحاجة لمزيد من التوضيح.

كفاح جنوب أفريقيا - بدايات المأساة

وصل «فان ريبيك» إلى «الكاب» في السابع من نيسان سنة ١٦٥٢، وهو اليوم الذي ظلَّ البيض أثناء فترة الحكم العنصري يحتفلون به كلحظة تاريخية مؤسِّسة، فيما كان السود يعتبرونه يوم بِدْء استعمارهم وخسارتهم بلادهم وحريتهم لأكثر من ثلاثة قرون تالية. (ماندیلا، ١٩٩٨)

تواصل في السنوات المائة والخمسين اللاحقة لوصول «ريبيك»، تسلل المستوطنين الهولنديين «البوير»، إلى البلاد شيئا فشيئا، واستولوا على خيرة الأراضي؛ لكن الشعب الأفريقي رفض هذا التسرب، وقام بمحاولات عديدة للتصدي لهم،[1] إلا أنه أخفق في ذلك، بسبب تفوق البيض التكنولوجي والعسكري من جهة، وبسبب ضعفهم وخلافاتهم الداخلية وحروبهم القبلية التي أدت إلى تفسخ مجتمعهم من جهة ثانية.

وفي عام ١٩٢٥ جعلت حكومة الميثاق العنصرية اللغة «الأفريكانية» اللغة الرسمية بدلاً من الهولندية. وحصل رئيس الوزراء على الحكم الذاتي لجنوب أفريقيا، ثم الاستقلال التام عن بريطانيا عام ١٩٣١، وأصبحت جنوب أفريقيا عضواً في الكومنولث. (في العام ١٩٦١ أصبحت جنوب أفريقيا جمهورية، وخرجت من مجموعة دول الكومنولث.) وبدأ رئيس الوزراء بفرض قوانين أشد صرامة، لتحقيق المزيد من الفصل العنصري. وفي العام ١٩٤٨ تم انتخاب الحزب الوطني البويري للحكم (حزب البيض)؛ فأخذ بتطبيق سياسة «الأبارتهايد»، أي التفرقة العنصرية بشكل رسمي وعلني.

وبناء على سياسة التمييز العنصري، مُنع السود من العمل إلا في أعمال محددة، ومُنعوا من حق الانتخاب، وحق الملكية، وحق استخدام المرافق العامة، وكان مفروضا عليهم حمل بطاقاتهم الشخصية، والحصول على تراخيص خاصة للتنقل، من أجل الحد من تحركاتهم..

ويصف مانديلا معاناة الأفريقي التي تبدأ منذ لحظة ولادته: «الأفريقي يُولد في مستشفى خاص بالسود، ويتنقل بحافلات خاصة بالسود، ويسكن في أحياء خاصة بالسود، ويُمنع من دخول أحياء البيض، وهو مُعرَّض للتوقيف والمساءلة في أي لحظة، وصارت حياته مكبلة بالقوانين العنصرية التي تحد من حركته، وتعيق نموه، وتثقل على كاهله، وتنغص عليه حياته». (ماندیلا، ١٩٩٨)

تبنت الحكومة في بداية الخمسينات خطة تنمية خاصة بمناطق السود، أسمتها خطة البانتوستونات، هدفها امتصاص النقد العالمي لسياسات جنوب أفريقيا العنصرية، باعتبار أنها توفر لكل مجموعة عرقية حريتها الخاصة، وأيضا بهدف ترسيخ التفرقة العنصرية وتأصيلها؛ فمناطق البانتوستونات عبارة عن مناطق عرقية منفصلة مخصصة للمواطنين الأفارقة، وبذلك يتكرس الأمر الواقع الذي تمتلك بمقتضاه الأقلية البيضاء ٨٧٪ من الأرض، ويهدف أيضا لمنع وتعطيل فكرة الاندماج بين الأجناس والأعراق، واستبدالها بسياسة التنمية المنفصلة للسود والبيض على أساس التمييز العنصري.[٢]

وثمة أهداف أخرى من إنشاء نظام المناطق العرقية المنفصلة؛ منها مصادرة الأراضي، وتقييد حركة السكان لتسهيل مهمة السيطرة عليهم، ومنع التواصل فيما بينهم، تنفيذا لسياسة «فرِّق تسُد»، وتمزيق أوصال البلاد جغرافيا وسكانيا، للحيلولة دون توحد الأفريقيين والهنود والملونين، وتعطيل إمكانية مطالبتهم بحق تقرير المصير؛ وبالتالي تكريس حكم الأقلية البيضاء. ويضيف مانديلا هدفين آخرين للكانتونات هما: «تكوين مستودعات ضخمة من الأيدي العاملة الرخيصة التي تحتاجها مصانع البِيض، وتكوين طبقة اجتماعية من الأفريقيين تظل في حاجة إلى البيض، وبالتالي الحد من إقبال السود على الانضمام لحزب المؤتمر الأفريقي، ما يعني عزوفهم عن المشاركة في النضال الوطني». (مانديلا، ١٩٩٨)

كفاح جنوب أفريقيا - بدايات المسيرة

في البدايات، كان الصراع بين السكان الأصليين الأفارقة والمستعمرين البِيض على الأراضي والمواشي، ثم صار كفاحا سياسيا لنيل الحرية وتقرير المصير وإقامة نظام ديمقراطي.

ظل التطور السياسي للسود بطيئاً في السنوات الأولى لتكوين اتحاد جنوب أفريقيا، وفي العام ١٩٠٩ اجتمعت مجموعة من الأحزاب السياسية للسود معلنة احتجاجها على عدم إشراكها في حكم البلاد. وأرسلت وفداً إلى لندن للحصول على حقوقهم المشروعة، لكن دون جدوى. وفي عام ١٩١١ وجّه الزعيم الأفريقي «بيكسلي» نداء إلى جميع الأفارقة، دعاهم فيه إلى تناسي خلافات الماضي، وإلى الاتحاد معاً في منظمة وطنية واحدة. وفي العام ١٩١٢؛

اجتمع رؤساء وممثلون عن المجتمعات الأفريقية، وممثلون عن منظمات كنسية وغيرهم من الشخصيات البارزة في مدينة «بلومفونتين»، وأعلنوا عن تأسيس المؤتمر الوطني الأفريقي (National Congress African) الذي نادى بمساواة السود بغيرهم، وذلك عن طريق الوسائل الدستورية، وقد حدد الإعلان أهداف المؤتمر الوطني الأفريقي(ANC) المتمثلة بتوحيد الأفارقة جميعا ليكونوا شعبا واحدا، وبضرورة الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم. (بنغاني ونيوهوف، ٢٠٠٧) ورغم أن العام الذي أعلن فيه عن تأسيسه شهد مذبحة «بولهوك» البشعة، التي قُتل فيها ١٣٨ من الفلاحين السود، إلا أن المؤتمر الوطني الأفريقي التزم بمنهج الحوار في تعامله مع السلطة العنصرية؛ واستمر يعتمد الحوار حتى استلام الحزب الوطني الحكم عام ١٩٤٨؛ ولم يكن حتى ذلك التاريخ يتبنى الأساليب الكفاحية الأخرى، وكانت أطره التنظيمية غير فاعلة، وقاعدته الجماهيرية ضعيفة، إلا أنه كان الإطار الرئيسي والأهم في التعبير عن مطالب الشعب الأفريقي لنيل الحرية.

تصاعدت الاحتجاجات على سياسة الفصل العنصري في عقد الخمسينيات، وفي عام ١٩٦٠ اندلعت مظاهرات عارمة، وأطلقت الشرطة الرصاص على المتظاهرين، فقتلت ٦٩ مواطنا من السود (مجزرة شاربفيل).

وفي العام ١٩٧٦ احتج طلاب المدارس السود في ضواحي «جوهانسبرغ» على سوء النظام التعليمي، وفرض تعليمهم اللغة الأفريكانية بدلا من الإنجليزية، فقاموا بتنظيم مظاهرات شعبية، سرعان ما تحولت إلى انتفاضة كبرى، لكن الأجهزة الأمنية تعاملت معها بمنتهى القسوة، وفتحت النار على المتظاهرين.[٣]

ومع تزايد الانتقادات العالمية لسياسة التمييز العنصري، اعتمدت جنوب أفريقيا في العام ١٩٨٣ دستورًا جديدًا، لكنه لا يمنح السود أي حقوق سياسية، ثم أرادت تلطيف عنصريتها بإنشاء برلمان ثلاثي يضم الهنود والملونين مع إبقاء حق النقض بيد البيض، لكن هذا العرض قوبل بالرفض، ما أدى إلى تفاقم أعمال العنف في البلاد. وبرزت في تلك الفترة حركات سياسية شعبية قوية ذات صلات بحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، كان أهمها الجبهة الديمقراطية المتحدة UDF، وقد تركز اهتمامها على تنسيق الاحتجاجات ضد الدستور

العنصري الجديد، والاحتجاج على البرلمان الثلاثي (العنصري)، ولكن الجبهة سرعان ما أصبحت منظمة قوية ضمت تحت جناحيها ما يزيد عن ستمائة منظمة مناهضة للعنصرية من النقابات والجمعيات والاتحادات الطلابية. (مانديلا، ١٩٩٨)

ومع تصاعد الاحتجاجات محليا، وترافقها مع حركة عالمية نشطة كان الهدف منها فضح ممارسات النظام العنصري؛ بدأت دول السوق الأوروبية ودول الكومنولث والولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٦ بتطبيق حظر تجاري وعسكري على جنوب أفريقيا. وكان الهدف من تلك العقوبات إجبار الحكومة على إلغاء سياسة التمييز العنصري.

وفي عام ١٩٨٩ اختير «دو كليرك» رئيسا للبلاد، فبدأ عهده ببعض الإصلاحات السياسية، فرفع الحظر عن حزب «المؤتمر الوطني الأفريقي» وبقية الأحزاب التي كانت محظورة، وأطلق سراح بعض السجناء السياسيين ومنهم «مانديلا»، ثم شرع بحوار مع أحزاب المعارضة حول مستقبل البلاد، وفي عام ١٩٩١ أعلن عزمه إلغاء ما تبقى من قوانين الفصل العنصري. كما أعلن عن نيته تكوين حكومة متعددة الأعراق، وعن حق جميع المواطنين في التصويت.

سمات وخصائص كفاح المؤتمر الوطني الأفريقي

كانت المهمة الأولى أمام المؤتمر الوطني الأفريقي هي إعادة الاعتبار لشخصية الإنسان الأفريقي التي حطمتها سياسة التمييز العنصري؛ وقد عبّر عن هذا التوجه أحد قادة المؤتمر «ليمبيدي»، الذي كان يمقت عقدة النقص التي يشعر بها السود، ويندد بما أسماه عبادة الغرب والأفكار الغربية وتأليهها، وكان يؤكد على أن الشعور بالنقص هو العائق الأكبر أمام التحرير، ويؤمن بأنه ينبغي على الأفريقيين العمل على تحسين صورتهم أمام أنفسهم أولاً وقبل أي شيء.

برزت بعد حظر الأحزاب السياسية ومنعها من ممارسة أي نشاط (بعد مجزرة شاربفيل)، «حركة الوعي بالهوية السوداء»، وقامت بدور مهم لملء الفراغ الناشئ عن تغييب الأحزاب الكبرى عن الساحة، ولعبت دورا كبيرا في التعبئة والحشد. وكانت هذه الحركة منهجا فلسفيا

أكثر من كونها تنظيما حركيا، تقوم فلسفتها على أن تحرير السود أنفسَهم أولا من عقدة النقص هو المقدمة الضرورية لتحررهم من الظلم، ومن نظام الفصل العنصري. (ماندیلا، ١٩٩٨) وقد شكلت أفكار «الوعي الذاتي» للأفارقة السود بداية محفزة لما أصبح أيديولوجية نضالية مؤثرة في شحن الأجيال.

وقد أتت جهود النضال في هذا الاتجاه أُكُلها، وأثمرت عن جيل جديد مختلف، مؤمن بذاته، يتوق لنيل حريته، وتسري في عروقه دماء جديدة، ويعمل بذهنية إيجابية فاعلة، وقد بدأت الروح الأفريقية تدب في صفوفه، فيما تذوب الفوارق العرقية شيئا فشيئا، لتحل محلها الشخصية الأفريقية بمعناها الأشمل؛ فصار الأسْود يرى نفسه أفريقيا قبل أن يكون من الكوسا أو الزولو أو التسوانا. (ماندیلا، ١٩٩٨) المهمة الثانية للحزب هي صهر التناقضات الموجودة في شعوب جنوب أفريقيا في بوتقة القومية الأفريقية، وبث الروح القومية الأفريقية.

ولم يقتصر النضال الأفريقي على أسلوب واحد، بل أخذ أكثر من شكل، وكان متصاعدا متراكما ومصمما في الوقت نفسه؛ بالرغم مما أصابه من إخفاقات وتراجع، وبالرغم من قسوة رد الحكومة العنصرية عليه؛ وقد شكَّلَ منهج الحوار مع الحكومة الركيزة الأولى في مسيرة الكفاح التحرري للمؤتمر الوطني الأفريقي؛ إذْ اتسم نضال المؤتمر في الفترة الأولى منذ تأسيسه عام ١٩١٢ وحتى استلام الحزب الوطني الحكم عام ١٩٤٨؛ بالتزامه منهج الحوار في تعامله مع السلطة العنصرية؛ حيث آمنت قيادة المؤتمر آنذاك بإنسانية البيض وإمكانية التغيير بالحوار، وأنه يمكن الوصول إلى تسوية عادلة عن طريق الإقناع؛ ولكن هذه القناعات تغيرت بعد أن كشف النظام عن جوهره الاستيطاني اللاإنساني؛ حين واصل سياسة الاقتلاع والترحيل. ومع ذلك، لم تتخل قيادة المؤتمر عن السعي لإيجاد حلول من خلال الحوار. ولكن مع إضافة واستكمال استراتيجيات أخرى؛ هدفها الضغط على النظام العنصري من أجل الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

مع زيادة انتهاكات حقوق السود، وبعد الإعلان عن الفصل العنصري سياسة رسمية للدولة؛ قام عدد من القيادات الشابة التي رأت أن الحزب فقد روح المواجهة والقدرة على الصدام والتحدي، وأصبح معزولا عن الجماهير، بتأسيس رابطة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي، وهي

جناح تابع للحزب وامتداد له، كان من بين قادتها «مانديلا»، «والتر سيسلو» و«أوليفر تامبو»، أخذوا يطالبون من داخل المؤتمر بتغييرات في الاستراتيجية، وارتأوا أن هناك حاجة لاتباع تكتيكات أكثر قوة وتأثيراً؛ كالدعوة للإضراب والعصيان المدني والمقاطعة وتحدي السلطات، وعدم الرضوخ لقوانين الدولة العنصرية. وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الخطوات الاحتجاجية تتطلب أوسع مشاركة جماهيرية، وبالتالي كان على الحزب تقوية أطره التنظيمية وتفعيلها، والتقرب أكثر من الجماهير. وقد تم تبنى هذا النهج من قبل المؤتمر عام ١٩٤٩. (مانديلا، ١٩٩٨)

ولما كان النظام العنصري يهدف إلى تكريس الفصل التام بين المجموعات العرقية المختلفة من خلال القوانين، بما فيها قوانين الحركة والتنقل، والترحيل الإجباري؛ فقد عمدت حملات التحدي إلى كسر قوانين وأنظمة الفصل العنصري؛ كطلب خدمات مكاتب البريد المخصصة لـ«البيض فقط»، واستخدام القطارات المخصصة للبيض، وكسر قوانين التنقل، وقيام الهنود و«الملونين» والـمتطوعين البيض بدخول البلدات الأفريقية بدون الحصول على تصاريح. فضلا عن حملات الإضراب عن العمل. وأصبح النضال الشعبي المدني الركيزة الثانية للكفاح التحرري للمؤتمر الوطني الأفريقي. (مانديلا، ١٩٩٨)

تم في عام ١٩٦٠ إطلاق حملات عصيان ضد قانون التنقل المعروف بِـ«قانون المرور»؛ وفي آذار من العام نفسه طلب المؤتمر القومي الأفريقي من الناس ترك تصاريحهم في البيوت والتجمع في مراكز الشرطة، حتى لو أدى الأمر إلى اعتقالهم، فبادرت الشرطة بفتح النار على الحشود السلمية في «شاربفيل»، وقتلت العشرات. وضع هذا الحدث نهاية لطريقة الاحتجاج السلمي التي استمرت عدة عقود من الزمن؛ حيث تم حظر المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) وحزب المؤتمر القومي الأفريقي (PAC)، كما تم اعتقال الآلاف منهم. (نجيليزا ونيوهوف، ٢٠٠٧)

ومع أهمية الحوار والمقاومة المسلحة في محاصرة نظام الفصل العنصري؛ إلا أن هذه الأنماط من النضال الجماهيري الواسع شكّلت الركيزة الأكثر أهمية في النضال داخل البلاد؛ والتي عبرت عن نفسها في الحملات الشعبية التي قادها المؤتمر الوطني الأفريقي؛ مثل «حملة التحدي» ضد القوانين غير العادلة للخمسينات.

وفي العام ١٩٦٠، نجح مانديلا في إقناع المؤتمر الوطني الأفريقي بتبني خيار الكفاح المسلح، وتم الإعلان عن تأسس الجناح المسلح للمؤتمر (أوفخنتو ويسيزوي) المعروف اختصارا «MK»، ويعني رمح الأمة. وكان هدفه الرئيسي مهاجمة وتخريب مواقع عسكرية وأهداف محددة دون إيقاع إصابات، ودون مهاجمة المدنيين.

وهكذا أصبحت المقاومة المسلحة الركيزة الثالثة للكفاح التحرري للمؤتمر الوطني الأفريقي، وقد اعتبر مانديلا تلك الخطوة بأنها حاسمة في تاريخ الحزب الذي ظل خمسين عاما يعتبر العمل السلمي ونبذ العنف من صميم سياسته بلا جدال. وأضاف: «سيكون الحزب من الآن فصاعدا تنظيما مختلفا؛ فقد وضعنا أقدامنا على طريق جديد تحفه المخاطر؛ إنه طريق العنف المنظم الذي ليس بمقدورنا أن نعلم نهايته، وقد أصدرنا تعليمات مشددة للمقاتلين بأننا لن نقبل بأي خسائر في الأرواح، فإذا لم تحقق الأعمال التخريبية النتائج التي نسعى إليها، فسوف ننتقل إلى المرحلة التالية وهي حرب العصابات. وكنّا نأمل أن أعمالا من هذا القبيل سوف تجبر الحكومة على الجلوس حول مائدة المفاوضات». (مانديلا، ١٩٩٨).

وفي تبنيه الكفاح المسلح، كان الحزب متأثرا بأجواء تلك المرحلة في الستينات؛ إذْ بدأ الاستعمار ينكشف عن مناطق كثيرة من القارة السمراء، وبدأت العديد من الدول الأفريقية تنال استقلالها، وفي المناطق التي لم ينحسر عنها الاستعمار مثل جنوب غرب أفريقيا بدأ الكفاح المسلح ضده يتعاظم ويتزايد؛ ففي ناميبيا قامت منظمة «سوابو» بسلسلة من العمليات العسكرية، وكذلك تصاعدت المواجهات وحرب العصابات في موزمبيق، وزيمبابوي (روديسيا) حيث تحالف حزب زابو مع المؤتمر الوطني الأفريقي ضد حكم الأقلية البيضاء. (مانديلا، ١٩٩٨).

ومع أن الحزب تبنى الكفاح المسلح، إلا أنه ظل مؤمنا بالكفاح السلمي المدني؛ وفي ممارسته للعنف المسلح كان حريصا على تجنب القتل وسفك الدماء؛ وقد كان القس «دزموند توتو» يدعو إلى حل «لاعنفي» في الكفاح من أجل الحرية، على غرار غاندي ومارتن لوثر كنغ وستيفن بيكو، وكان مؤمناً بأن القمع ينزع الإنسانية عن القامع بقدر ما ينزعها عن المقموع. وفي جنازة الزعيم الطلابي «ستيفن بيكو» الذي قضى تحت التعذيب في أحد مخافر الشرطة

العام ١٩٧٧، كان أكثر من ٣٠ ألف شخص حضروا تلك الجنازة، ينتابهم شعور بالحزن الممزوج بالغضب بالكاد استطاعوا كظمه. في ذلك اليوم حثهم القِس «توتو» على الغفران، كما كان يفعل مرات عديدة من قبل وكما فعل تكرارا من بعد؛ الغفران للشهداء وللقتلة على حد سواء، فحث أصدقاء الفقيد على الصلاة من أجل قادة البلاد ومن أجل الشرطة، ولاسيما قوى الأمن حتى يدركوا أنهم أيضا بشر، ولذلك مُنح توتو جائزة نوبل للسلام العام ١٩٨٤ تقديرا لكفاحه السلمي ضد التفرقة العنصرية. (عزوز مقدم، ٢٠٠٨). كما كان قد منح من قبله زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي «ألبرت لوتولي» جائزة نوبل للسلام عام ١٩٦٠، وأيضا الزعيم مانديلا نال الجائزة نفسها عام ١٩٩٣. [٤]

أما القائد «ستيفين بيكو» فقد كان يهدف لتغيير الوعي الأسود بجنوب أفريقيا، تبعاً لمقولته الشهيرة: «أقوى سلاح في يد المقهورين هو وعيهم». ومقولته أيضا: «لقد بدأنا مسعى للإنسانية الحقيقية، وفي مكان ما في الأفق البعيد، يمكننا أن نرى الجائزة المتألقة، دعونا نسير للأمام بشجاعة وتصميم، مستمدين القوة من محنتنا المشتركة ومن أخوّتنا، وسنجعل جنوب أفريقيا بوجه أكثر إنسانية». (ميكر، ٢٠٠٧)

تشكلت مع تواصل النداءات لحملات الدعم والمساندة الأممية من بقية العالم، ومع توسعها، وزيادة زخمها، الركيزة الرابعة للكفاح، وهي مواصلة الجهود من أجل ممارسة ضغط دولي على النظام عبر المقاطعة، وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، وهي الاستراتيجية التي بدأها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي منذ وقت مبكر، حيث ناشد زعيم المؤتمر الأفريقي الشعب البريطاني عام ١٩٥٩ لمقاطعة نظام الفصل العنصري. ومنذ تلك اللحظة بدأ المؤتمر بإرسال الوفود لإطلاع المجتمع الدولي على ممارسات النظام العنصري، والحاجة الضرورية لعزله ومقاطعته، وفرض عقوبات اقتصادية عليه.

وقد كان الضغط الدولي، وحملة الانتقادات والعقوبات الموجهة ضد النظام العنصري من بين أهم عوامل انهياره فيما بعد، وعلى سبيل المثال، ولتوضيح أثر الانتقادات الدولية على النظام، فقد أثارت مذبحة شاربفيل (١٩٦٠) اضطرابات في جميع أنحاء البلاد، وتسببت للحكومة في أزمة وحرج شديدين، فقد توالت الاحتجاجات الغاضبة من كل أنحاء العالم،

بما في ذلك الخارجية الأميركية، وألقى مجلس الأمن الدولي لأول مرة اللوم على الحكومة، وطالبها باتخاذ إجراءات لتحقيق المساواة بين كل الأجناس، وقد أدت موجة الانتقادات الدولية لانهيار سوق جوهانسبرغ المالي، ومبادرة العديد من رؤوس الأموال للفرار من البلاد، وبدأ الكثيرون من البيض باتخاذ تدابير الهجرة، وأخذ البعض يطالبون الحكومة بتقديم تنازلات للسود. (مانديلا، ١٩٩٨)

الركيزة الخامسة في نضال المؤتمر الوطني الأفريقي هي المفاوضات المباشرة مع العدو، وقد بدأها «مانديلا» بنفسه أثناء وجوده في السجن وبشكل سري، لقناعته أن المفاوضات هي المحصلة الطبيعية لجميع مسارات الكفاح، وأنها تتويج للتراكمات النضالية، ثم خاضها الحزب علنا، لكن دون أن يسقط الخيارات الأخرى كالمقاومة المسلحة والشعبية والضغوطات الدولية.

كيف سقط نظام الفصل العنصري؟!

يرى الكاتبان «بنغاني نجيليزا» من جنوب أفريقيا، و«أدري نيوهوف» من هولندا، وهما مناضلان مناهضان للعنصرية وقد عاشا تجربة جنوب أفريقيا، أن سر قوة المؤتمر الوطني الأفريقي الذي جلب له النصر يكمن في «الرؤية»؛ وهي الرؤية التي حددها «ميثاق الحرية» وتبناها الحزب، ومن خلالها عبَّر بوضوح عن رؤيته لمستقبل جنوب أفريقيا؛ حيث عرف الميثاق هذه الرؤية كما يلي: «نحن شعب جنوب أفريقيا، نعلن للجميع؛ أن جنوب أفريقيا هي ملك لكل من يعيش فيها، السود والبيض والملونون، وأي حكومة لن تستطيع ادعاء ممارسة السلطة دون الاستناد إلى إرادة الشعب كله؛ ولما كان أبناء شعبنا قد حُرموا من حقهم الطبيعي في الأرض، وحرموا من الحرية والسلام من قبل حكومة قامت على أساس الظلم والإجحاف؛ ولهذا لن تكون بلدنا مزدهرة وحرة حتى يعيش شعبنا بأخوة فيما بينهم، ويتمتعون بحقوق متساوية وفرص متكافئة؛ وهذا لن يكون إلا في دولة ديمقراطية مبنية على إرادة الشعب بكامله؛ دولة تستطيع تأمين الحقوق الطبيعية للناس بدون تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو المعتقد». (رؤيتنا هي «مجتمع ديمقراطي»: خطاب في اجتماع عام تم تنظيمه من قبل مؤتمر الديمقراطيين الجنوب أفريقيين في جوهانسبرغ، عام ١٩٥٨

من أجل الاستماع للرئيس العام للمؤتمر الوطني الأفريقي، وتم إصدار أوامر حظر حركة ونشاط بحق الرئيس «لوثلي» مباشرة بعد هذا الخطاب.) (مانديلا، ١٩٩٨)

وقد شكّل ميثاق الحرية الوثيقة الرئيسية لحركة النضال الجماهيري؛ إذْ جاء معبّراً عن آمال وطموحات الشعب، وهو مزيج من الأهداف العملية والمبادئ والشعارات صيغت بلغة أدبية منمقة، يضع في المقام الأسمى إلغاء التمييز العنصري وتحقيق المساواة في الحقوق بين الجميع، ويدعو أنصار الحرية للمشاركة في بناء مجتمع ديمقراطي لا عنصري، وأصبح هذا الميثاق نورا يهتدي به المناضلون من أجل التحرير. وصار مثله مثل إعلان الاستقلال الأميركي، وإعلان حقوق الإنسان الفرنسي، والإعلان الشيوعي.

ولما كان هذا الميثاق نقلة نوعية في الخطاب السياسي لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، فقد اعترض البعض من داخل الحزب على ما جاء فيه، خاصة التكتل الأفريقي المعادي للشيوعية والبيض؛ باعتبار أن الميثاق ينادي بدولة تختلف جذريا عن تلك التي ظل ينادي بها طوال تاريخه، وعبروا عن خشيتهم من تأثر صياغة الميثاق بلغة الشيوعيين. ولكن مانديلا ينفي ذلك، ويقول: «الميثاق لم يتطرق للقضاء على الطبقات والملكية الخاصة، ولم يتبنى شيئا من مبادئ الاشتراكية العلمية، لكنه دعا لتأميم المناجم والمصارف والصناعات الاحتكارية، لأن ذلك خطوة ضرورية للخروج بالاقتصاد من سيطرة وهيمنة البيض». واعتبر الميثاق وثيقة ثورية بالفعل، لأن التغييرات التي نادى بها لا يمكن أن تتحقق دون تغيير التركيبة الاقتصادية والسياسية في البلاد. (مانديلا، ١٩٩٨)

إشكالية القضية في جنوب أفريقيا

بدأت قضية جنوب أفريقيا مع قُدوم المستوطنين البيض؛ الذين استولوا على معظم الأراضي، وأقاموا حُكماً عنصريا؛ جعل من أغلبية السكان في درجة أدنى من الأقلية البيضاء الحاكمة، دون أن يتمتعوا بأي حقوق مدنية أو سياسية. ويمكن على هذا الأساس تلخيص قضية جنوب أفريقيا بأن الشعب كان يطالب بحريته وكرامته وحقوقه الطبيعية، والتخلص من نظام الفصل العنصري. ولكن هل كان كل الشعب موحدا خلف هذا الهدف؟ أم أن في عمق القضية الرئيسية تكمن الكثير من التفاصيل والقضايا الفرعية؟

يتكون شعب جنوب أفريقيا من عناصر عديدة؛ الأفارقة السود يشكلون نحو ثلاثة أرباع الشعب، الملونون والهنود يشكلون نحو ١٠٪، فيما يشكل البيض نحو ١٥٪ من السكان. ولكل مجموعة عرقية مطالب وهموم تختلف عن المجموعات الأخرى، وإن كانت الأكثرية تتفق على المطلب الرئيسي، وهو التخلص من حكم الأقلية البيضاء. ولكن هناك من كان يدعو لإلقائهم في البحر، وهناك من يدعو لترحيلهم، بل وترحيل الهنود والملونين معهم، وهناك من يدعو للتعايش السلمي بين الجميع. وكان هناك من يعتبر أن الأولوية هي إبراز الهوية القومية الأفريقية في مواجهة هوية البيض، وآخرون يعتبرون أن جوهر النضال طبقي بين الفقراء البيض والسود على حد سواء ضد الطبقة الحاكمة المستغلة، فيما كان المؤتمر الوطني يسعى لإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية يعيش فيها الجميع على قدم المساواة وبدون تمييز، بما فيهم البيض.

مثَّل المؤتمر القومي الأفريقي تطلعات السود (المؤمنين بالقومية الأفريقية)، أما الهنود فمثلهم المؤتمر الهندي، فيما مثلت المنظمة الشعبية الأفريقية الملونين، أما البيض المناهضون لنظام الحكم والرافضون لسياسة التمييز العنصري فقد مثلهم مؤتمر الديمقراطيين، بالإضافة للحزب الشيوعي الذي كان يضم مناضلين من مختلف الأعراق. وطبعا هناك العديد من الأحزاب الأخرى مثل الحزب الأفريقي المسيحي الديمقراطي، الحزب الديمقراطي، جبهة الحرية، حزب إنكاثا، ولكن يبقى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الأهم والأكبر؛ فهو الذي قاد النضال من أجل الحرية على مدى قرن من الزمان. وفي المقابل كان الحزب الوطني الحاكم الذي يمثل اليمين الوطني المتشدد، وحزب المحافظين الذي يمثل أقصى اليمين، والحزب الاتحادي التقدمي الذي يمثل المعارضة.

تمثلت المعضلة الأولى التي واجهت النضال الأفريقي في التركيبة القبلية لشعب جنوب أفريقيا، والتي سادت لمئات السنين؛ وكانت خلالها القبائل تأخذ شكل الممالك، حيث يحكم كل منطقة معينة سلالة ملكية. وكان على هذه الممالك التي تنتمي لعصر ما قبل الحداثة أن تواجه عدوا تمكن من إقامة دولة عصرية بالمفهوم الحديث للدولة، ومن ناحية ثانية فلربما ساعد هذا الوضع (القبلي) في تثبيت نظام البانتوستونات فيما بعد؛ إذ وجد بعض «الملوك» مصلحتهم فيه، لذلك أعلنوا تأييدهم للحكومة، والتي في المقابل دأبت على دعم قوة القبائل

لتعادل بها نفوذ حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، كما منحتهم امتيازات معينة. وهذا ما أضعف من القوة القانونية لمطالب الشعب في حق تقرير المصير.

لكن نظام البانتوستونات لم يكن موضع قبول شعبي؛ بل كان يُنظر إليه كنوع من الخيانة الوطنية، لذلك ظهرت حالات عديدة من الصراع الداخلي ضد هذا النظام، ووقعت حوادث اغتيال أكثر من مرة ضد رموزه. وهو ما أضعف من قوة الجبهة الداخلية.

وتفاقمت مشكلة نظام البانتوستونات في نهاية الثمانينات على نحو خطير، فقد آثرت بعض القبائل من الزولو والتي كان يمثلها حزب «إنكاثا» إلا أن تُبقي على صلتها الحميمة بالحكومة، نظرا لتقاطع مصالحهما؛ وأعلنت عن محاربتها للمؤتمر الوطني الأفريقي، وعن رفضها لدستور الدولة المقترح الذي يطالب بإنهاء الممالك (بما فيها مملكة الزولو)، وإقامة دولة موحدة. الأمر الذي أدى لسلسلة من أعمال العنف والتفجير والمذابح قام بها أعضاء من حزب «إنكاثا» على مرأى ومسمع حكومة الفصل العنصري، بل وبتشجيع منها.

تمثلت المعضلة الأخرى في غياب الرؤية المشتركة لجميع شعوب أفريقيا الجنوبية وأحزابها السياسية، وعدم إجماعهم على تحديد الخصم الرئيسي وعلى تحديد أولويات الصراع؛ وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال انشقاق مجموعة عن المؤتمر الوطني الأفريقي في نيسان ١٩٦٠، وإعلانهم عن تأسيس المؤتمر القومي الأفريقي.

كان حزب المؤتمر القومي الأفريقي يرفع شعار أفريقيا للأفريقيين كما أميركا للأميركيين. وكان يدعو للإطاحة بحكومة البيض وإقامة حكومة أفريقية الأصل تكون للأفريقيين فقط، اشتراكية المضمون ديمقراطية الشكل، مع رفض كامل للوجود الشيوعي، واعتبار البيض والهنود أقليات أجنبية دخيلة لا مكان لها في جنوب أفريقيا، التي هي بلد للأفريقيين دون سواهم. ونظرا لعداء المؤتمر القومي الأفريقي للشيوعية فقد أصبح الابن المدلل للصحافة الغربية وللخارجية الأميركية، التي أشادت بميلاده خنجرا في قلب اليسار الأفريقي. حتى أن الحزب الوطني الحاكم رأى في هذا الحزب الجديد حليفا مستقبليا؛ لأنه وجده انعكاسا لعدائهم المشترك للشيوعيين، وتأييدا لسياستهم الخاصة بالتنمية المنفصلة للجماعات العرقية؛ أي أنهما التقيا على عداء الشيوعية، ورفض الاندماج بين المجموعات العرقية. (مانديلا، ١٩٩٨)

وفي الجانب المقابل، كان ملايين البيض (وأيضا الهنود والملونين) من الجيل العاشر، وُلدوا على أرض جنوب أفريقيا، وباتوا يرونها وطنا لهم، ولا يعرفون وطنا غيرها، ويعتبرون أنفسهم هم الذين جلبوا الحضارة والتكنولوجيا والرخاء لهذا البلد، ولهم امتيازات وحقوق ومصالح يخشون عليها. لكن تاريخ علاقتهم بالآخرين تاريخ سيء، وبينهما فجوة يصعب جسرها، وليس من السهولة أن يتقبل الطرفان بعضهما البعض؛ ومع ذلك لم يكن أمام الأطراف المتنازعة ترف الخيارات، وليس أمامهم إلا أن يجدوا طريقة ما للتعايش السلمي.

مسار المفاوضات

في نهاية الثمانينات، وبعد سنوات مريرة من الكفاح، والمعاناة، كان من الواضح أن الوضع لا بد وأن يتغير؛ وقد بدت في الأفق ملامح تغيرات جذرية عديدة ستكون عماد المرحلة المقبلة، ولفهم أفضل لمعطيات تلك المرحلة، وكيف كان يفكر قادتها، لنقرأ ما كتبه مانديلا عن تلك الحقبة المفصلية من تاريخ البلاد: «حاربنا حكم الأقلية البيضاء ثلاثة أرباع قرن، وخضنا النضال المسلح لأكثر من عقدين من الزمن، أزهقت أرواح كثيرة من الطرفين، وظل العدو محافظا على قوته وتصميمه. ورغم دباباته وطائراته فلا بد أنه أحس بأنه يرتكب خطأ تاريخيا فادحا؛ فالحق بيدنا، ولكننا لا نملك القوة الكافية. وأصبح واضحا في ذهني أن النصر العسكري بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلا، وأنه لم يعد من الحكمة أن يستمر الطرفان في فقدان الآلاف أرواحهم في حرب لا طائل منها ولا ضرورة لها، وأنه لا بد أن الحكومة قد باتت مقتنعة أن أوان الحوار قد آن».

لكن الحوار في تلك الظروف كان موضوعا حساسا؛ إذْ يعتبره الطرفان علامة ضعف وخيانة، وبالتالي لن يقبل أحد الطرفين بالجلوس للحوار ما لم يقدم الطرف الثاني تنازلات مهمة. فمن ناحية كانت الحكومة ترى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي منظمة شيوعية إرهابية، ومن ناحية ثانية كان المؤتمر يرى أن الحكومة عنصرية وفاشية ولا مجال للحديث معها. (مانديلا، ١٩٩٨)

وفي تلك الفترة كتب مانديلا لرئيس الدولة «بوتا»: «إني أتخوف من شبح حرب أهلية، وإن أغلب المشاكل بيننا تعود إلى غياب الاتصال بيننا، وإن كثيرا منها يمكن حلها بالمحادثات».

وقبل الشروع فعليا بالمفاوضات بين الحزب والحكومة، حدد مانديلا رؤيته للإطار العام للمفاوضات؛ بحيث يتم البت في قضيتين أساسيتين: الأولى حُكم الأغلبية داخل دولة واحدة، والثانية هي مخاوف البيض في جنوب أفريقيا تجاه هذا المطلب، وإصرارهم على ضمانات بأن حكم الأغلبية لا يعني تسلط السود على الأقلية البيضاء. وأن مهمة حزب المؤتمر وحكومة الحزب الوطني هي التوفيق بين هاتين القضيتين. (مانديلا، ١٩٩٨)

وعندما انطلقت المفاوضات أكّد مانديلا على أن توجهات حزبه قومية، وأنها لم تكن شيوعية في يوم من الأيام، وأن الحزب يلتزم بتعهداته لبناء مجتمع غير عنصري، استنادا إلى ما جاء في ميثاق الحرية، على أساس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. مؤكدا حرص المؤتمر بأن تشعر الأقلية البيضاء بالأمان في جنوب أفريقيا الجديدة.

واعتبر مانديلا أن الدولة هي المسؤولة عن العنف، وأنها الطرف الظالم وليس المظلوم، وهي التي تملي على الحزب والجماهير أشكال النضال ووسائله؛ فإذا استخدمت الدولة العنف فليس أمام الضحية إلا اللجوء للعنف، وفي هذه الحالة يكون العنف دفاعا عن النفس. وإذا اختارت الدولة الوسائل السلمية سيعتمد الحزب الوسائل السلمية.

القضية الثانية، كانت التأميم؛ فقد عبّر الحزب الحاكم عن خشيته من قيام حزب المؤتمر في – حال استلامه الحكم – تأميم كل شيء في البلاد. كان رد مانديلا بأن حزبه يسعى لتحقيق توزيع أكثر عدالة لدخل بعض الصناعات الاحتكارية، وبالتالي قد يشمل التأميم بعضا منها، مؤكدا أن برنامج الحزب ليس اشتراكيا. كما عبّرت الحكومة عن خشيتها من تعرض حقوق الأقلية للخطر في حال حكم الأغلبية، وكان رد مانديلا بأن حزبه يؤمن بالمساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن لون بشرتهم، وأن ميثاق الحرية يتحدث عن توحيد الناس على أساس القانون، وأنه لا يسعى للتخلص من أحد. (مانديلا، ١٩٩٨).

وتحت ضغط النضال الجماهيري، والضغوطات الدولية، وتماشيا مع المتغيرات التي بدأت تضرب في أماكن عديدة من العالم مع نهاية الثمانينات، اضطرت الحكومة للقيام

بإصلاحات كبيرة لتحسين صورتها دوليا، والتخفيف من حدة الانتقادات بحقها؛ فشرع «كليرك» بصورة منظمة بتفكيك لبنات النظام العنصري لبنةً لبنة؛ ففتح الشواطئ للمواطنين من كافة الأعراق، وأعلن عن نيته إلغاء قانون المحافظة على المرافق المنفصلة، وهو القانون الذي ظل لسنوات عديدة أساسا لنظام التمييز العنصري الأصغر. ثم أعلن عن حل جهاز إدارة الأمن القومي المختص بمحاربة القوى المناهضة للتمييز العنصري. (مانديلا، ١٩٩٨)

ومع الوقت، رأت الحكومة كيف أطاحت رياح التغيير بمعسكر الدول الاشتراكية، وأن العالم آخذ بهذا الاتجاه؛ فأدركت أنه لا مناص من التغيير؛ ففي شباط ١٩٩٠، وقف الرئيس «دو كليرك» أمام البرلمان، وأقدم على ما لم يُقدم عليه أحد من أسلافه قط؛ فقد أعلن عن البدء بتفكيك النظام العنصري والتمهيد لدولة ديمقراطية، ورفع الحظر عن الأحزاب والمنظمات السياسية التي كانت ممنوعة، وأفرج عن سجناء سياسيين. ثم قال: «حان الوقت للمفاوضات». (مانديلا، ١٩٩٨)

ولكن في الوقت الذي نادى فيه «دوكليرك» بالبدء بالمفاوضات، كانت الحكومة تهيئ الظروف لاندلاع حرب أهلية بين السود، ومن الواضح أن هدفها تفتيت جبهة الخصوم، والحيلولة دون قيام دولة واحدة تحكمها الأغلبية، وذلك من خلال إظهار عجز السود عن إقامة دولة حديثة، وإبراز تخلفهم وتعطشهم للقتل، وسفكهم لدماء بعضهم البعض؛ فكانت الحكومة تدعم حزب «إنكاثا» ضد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

ومع مطلع العام ١٩٩٠، بدأ مسلحو «إنكاثا» حربهم ضد المؤتمر الوطني الأفريقي، فأضرمت النيران في قرى بحالها، وقُتل المئات وشُرد آلاف آخرون، وصارت البلاد على شفير حرب أهلية. وقد تجاوز عدد الضحايا في عام ١٩٩٠ لوحده ألفين وخمسمئة قتيل. ولم تجد توسلات ومناشدات «مانديلا» الجماهير الغاضبة وقف الاقتتال، فكان واضحا أن «إنكاثا» ماضٍ في حربه. وأن هذه الحرب وأعمال التخريب تتصاعد كلما اقتربت الحكومة وحزب المؤتمر من التوصل لاتفاق. وكانت كل هذه الأعمال تحدث على مرأى ومسمع الشرطة، دون أن تتدخل. (مانديلا، ١٩٩٨).

فجر الحرية

بعد خروج مانديلا من السجن، عقد الحزب أول مؤتمر عام له في البلاد منذ حظره، وكان من بين أهم القضايا التي واجهها هي كيفية الانتقال من حركة تحرير سرية محظورة وغير معترف بها إلى حزب سياسي شعبي يعمل في إطار الشرعية، وسيكون مسؤولاً بصورة تامة عن الدولة، وعليه أن ينجح في الانتخابات العامة.

وفي أواخر العام ١٩٩١، بدأت جولات المفاوضات بين الحكومة ومختلف الأطياف السياسية في جنوب أفريقيا، وكانت تحت شعار «من أجل دولة ديمقراطية في جنوب أفريقيا»، وفي أولى أيام المباحثات صادقت جميع الأطراف المشاركة على (إعلان أهداف)، بما فيها الحزب الوطني الحاكم وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، بحيث يكون هذا الإعلان ملزما لجميع الأطراف لدعم التوجه لبناء دولة موحدة، يحكمها دستور، ويحميها نظام قضائي مستقل، يضمن المساواة أمام القانون، وحماية الحريات المدنية وحقوق الأفراد. (مانديلا، ١٩٩٨).

وفي يوم ٢٦ نيسان ١٩٩٤، توجه كل شعب جنوب أفريقيا لصناديق الانتخابات لاختيار برلمان وحكومة ورئيس جديد للبلاد، وكانت هذه أول مرة يقوم فيها السود والملونون والهنود بانتخاب من يمثلهم. وأسفرت عن فوز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ثم ألقى دوكليرك «خطاب التنازل» وأقرت الأقلية البيضاء بالهزيمة، وسلمت السلطة للأغلبية السوداء.

وفي خطاب الانتصار، تحدث مانديلا، واستعرض في بدايته فظائع النظام العنصري، لكنه أكّد على ضرورة نسيان الماضي، وأهمية التسامح، ودعا كل أبناء الشعب لأن يعكفوا على بناء مستقبل أفضل للجميع. وقال موجها حديثه للبيض: «لا نريدكم أن تغادروا البلاد، فأنتم مواطنون مثلنا في جنوب أفريقيا الجديدة».

وفي كل خطاباته التالية، أكد مانديلا على رسالة المؤتمر الأخلاقية، والدعوة للمصالحة وتضميد الجراح، وإحياء الثقة بين الجميع، وتبديد مخاوف الأقليات، خاصة البيض والملونين والهنود، وذكّـر بأن نضال التحرير لم يكن حربا موجهة ضد مجموعة عرقية بعينها، بل كان ضد نظام الظلم والقمع والتمييز العنصري، داعيا جميع أبناء جنوب أفريقيا بأن يتكاتفوا ويتحدوا، ويسيروا صفا واحدا نحو المستقبل. (مانديلا، ١٩٩٨)

مسيرة الكفاح الفلسطيني

يمكن تقسيم مسيرة الكفاح الفلسطيني لمرحلتين؛ الأولى التي بدأت مبكرا مع بدايات تغلغل المشروع الصهيوني، وخاض الفلسطينيون خلالها النضال الوطني بأشكال عديدة؛ بالمظاهرات والاعتصامات، والإضرابات، وبتشكيل اللجان والهيئات لتمثيل الحالة الشعبية، وإرسال الوفود للخارج، وعرض المطالب الفلسطينية على المجتمع الدولي، وبالمواجهات المباشرة والهبّات الشعبية العنيفة، كما حدث في سنوات ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٩، ١٩٣٥ـ ١٩٣٦، ١٩٤٨، وبخوض المواجهات العسكرية (ثورة القسام، وثورة ال٣٦، ومعارك عبد القادر الحسيني...)، وقد انتهت هذه المرحلة بالنكبة..

المرحلة الثانية، بدأت مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤)، وانطلاقة الثورة المسلحة (١٩٦٥)، وما زالت مستمرة حتى الآن، خاض خلالها الفلسطينيون كافة أشكال النضال المدني السلمي والعسكري والدبلوماسي والسياسي والقانوني.. وخلال هذه المرحلة، مرت الثورة الفلسطينية بمنعطفات حادة، ودخلت ممرات لم تكن تفكر بها، وخاضت العديد من المعارك والمواجهات، كما حدثت فيها أخطاء، ووقعت في العديد من المطبات والمزالق. وخلال هذه الفترة تطور الخطاب السياسي، وتغير معه البرنامج السياسي تغيرا جذريا، لا يتسع المجال هنا لأي شرح تفصيلي لهذه المرحلة. ما يعنينا هنا، هو مقاربة مسيرة الكفاح الفلسطيني مع مسيرة الكفاح الجنوب أفريقي، من ناحية المنطلقات والأهداف.

عندما تأسست منظمة التحرير كان الخطر الأهم الذي يتهدد القضية الفلسطينية هو مخططات دمج وتوطين الفلسطينيين في الشتات وإلغاء هويتهم الوطنية، ونزع الصفة السياسية عن القضية وتحويلها إلى مجرد مأساة لاجئين؛ لذلك كان الهدف الأول للمنظمة هو إعادة بعث الهوية الوطنية الفلسطينية، وإبراز حضورها السياسي، ونزع الاعتراف العالمي بها، باعتبارها النقيض المركزي للمشروع الصهيوني، والرد الأمثل على محاولات شطب وإلغاء ونفي الوجود الفلسطيني من تاريخ وجغرافية المنطقة، بعد تهجيره واقتلاعه من أرضه، ومحاولات تحويل قضيته السياسة إلى مسألة لاجئين، فضلا عن مساعي التوطين والوصاية والإنابة. لم تكن مثل هذه المهمة في حسابات المؤتمر الوطني الأفريقي، لأنه لم يكن هناك خطر يتهدد وجود الشعب الأفريقي.

حددت الثورة الفلسطينية نقيضها المركزي المتمثل بالمشروع الصهيوني، ودعت إلى توحيد كل الطاقات بهذا الاتجاه فقط، وإلى تغليبه على بقية التناقضات الثانوية، باعتبار أن الصراع الحالي صراع وطني وليس صراعا اجتماعيا ولا طبقيا ولا دينيا.. ما يعني أن تحقيق هذا الهدف هو تصفية الوجود الصهيوني، وفي مرحلة لاحقة صار الهدف طرد الاحتلال، والتخلص منه.. ولكن ظل الاحتلال هو النقيض المركزي، وفي الحالتين، ثمة اختلاف كبير مع أهداف المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي كان يتمثل بالتخلص من حكومة الفصل العنصري، وإقامة دولة ديمقراطية، دون تصفية أو طرد أحد.

ومنذ البداية أدركت القيادة الفلسطينية أن حسم الصراع وحله جذريا وإنزال الهزيمة التاريخية بالعدو لا يمكن أن يتم بالاعتماد على العامل الذاتي بمفرده؛ بل يتطلب توظيف عناصر القوة العربية السياسية والعسكرية والاقتصادية والبشرية، وبما أن الواقع العربي والدولي كان يحول دون ذلك على الدوام، فقد لجأت إلى تبني السياسة الواقعية، التي تمكنها من البقاء والاستمرار، مع مواصلة الجهود على الساحة الدولية، والأمر مشابه في حالة المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي اعتمد إلى حد كبير على العامل الدولي في حسم الصراع.

فيما يتعلق بالكفاح المسلح (الفلسطيني والجنوب أفريقي) سنجد تشابها كبيرا في الهدف من ممارسته؛ وهو إبقاء جذوة الصراع متقدة، وتعبئة الأجيال على روح المقاومة، وإعادة ثقة الشعب بنفسه واحترام العالم له، وإشغال العدو وحرمانه من الاستقرار، وإسقاط أو تعطيل كافة مشاريع التسوية التي تنتقص من الحقوق الوطنية/ المدنية للشعب، بمعنى آخر فإن الكفاح المسلح هو استثمار لقوة الضعف التي تميز الطرفين (الفلسطيني والجنوب أفريقي) واستخدام لقوة الرفض، فإذا كانا لا يستطيعان فرض الحل الذي يريدانه، فإنهما يستطيعان رفض الحل الذي لا يريدانه مع فارق بسيط، ولكن مهم، بين الحالتين؛ الكفاح المسلح الفلسطيني كان أكثر شراسة وعنفا من كفاح المؤتمر الأفريقي، حيث خاض الفلسطينيون مواجهات وحروب ومعارك كاملة مع الاحتلال، بينما كان المؤتمر الأفريقي يتجنب إيقاع خسائر في الأرواح، ولم تحدث حروب في جنوب أفريقيا كما حدث في فلسطين ولبنان.

باختصار شديد؛ جرب الفلسطينيون الكفاح الشعبي والعصيان المدني والانتفاضات،

والمقاومة الشعبية، وخاضوا الكفاح المسلح بكافة أشكاله، بدءاً من العمليات الفدائية حتى الحروب الشاملة، داخل وخارج الوطن.. كما مارسوا الكفاح السياسي والدبلوماسي والقانوني على الساحة الدولية، وجربوا المفاوضات المباشرة وغير المباشرة.. والخوض في تفاصيل كل ذلك يخرجنا عن موضوع الدراسة، لكن شكلا نضاليا آخر، بالغ الأهمية، يخوضه الفلسطينيون حاليا، هو استمرار لنهج كفاحي شعبي سابق، وتطوير له، وتتويج لمسيرة طويلة من النضال الوطني.. إنه السعي لفرض المقاطعة الشاملة لإسرائيل، وإجبارها للرضوخ لقوانين الشرعية الدولية، أي تكرار ما حدث في جنوب أفريقيا، يتخذ هذا الشكل اسما مختصرا، هو: «BDS».

الحملة الوطنية لمقاطعة إسرائيل، «BDS»

في التاسع من تموز ٢٠٠٥ في الذكرى السنوية الأولى لقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي (القاضي بإدانة جدار الفصل العنصري)، تنادت أكثر من ١٧٠ شخصية من القوى والفعاليات والأحزاب والمؤسسات الفلسطينية في الأرض المحتلة وأراضي الـ٤٨ والشتات، للتوقيع على النداء الوطني لإعلان انطلاقة الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها، والتي باتت تُعرف عالمياً بحركة Boycott Divestment and Sanctions، أو اختصارا «BDS». وفي عام ٢٠٠٨، عقد المؤتمر الوطني الأول للـ BDS، وعلى إثره تشكلت اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل، والتي صارت بمثابة مرجعية وقيادة لحركة BDS العالمية.

وقد طالب نداء الـ«BDS» بتطبيق إجراءات عقابية ضد إسرائيل على شكل المقاطعة، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، حتى تنصاع للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وتحديدا حتى تلتزم بتطبيق ثلاثة شروط تمكّن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، وهي: إنهاء احتلالها لكل الأراضي العربية بما في ذلك تفكيك الجدار والمستوطنات، وتحقيق المساواة الكاملة لفلسطينيي الـ٤٨، وعودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ومن خلال مطالبها، تسعى الـ«BDS» لتكريس الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني؛

فالمطلب الأول إنهاء الاحتلال، وهذا يعني ٣٨٪ من مجمل الشعب الفلسطيني (وهم سكان الأرض المحتلة عام ١٩٦٧)، المطلب الثاني، إنهاء أشكال التمييز العنصري للفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وهذا يعني ١٢٪ من الفلسطينيين، وثالث المطالب هو حق العودة، وهذا يعني ٥٠٪ من الفلسطينيين (وهم المقيمون في الشتات)، وهذه المطالب قانونية، وتنسجم مع الشرعية الدولية والقانون الدولي.

وتسعى الـBDS لتغيير قناعات الرأي العام العالمي المتأثر تاريخيا بالرواية والإعلام الصهيوني، وإقناع العالم بأن إسرائيل هي دولة أبارتهايد، وبالتالي مطالبتها بالبدء بفرض عزلة وعقوبات عليها. وتطالب بثلاثة أنواع من العقوبات، تترابط مع بعضها على نحو متصل؛ هي المقاطعة، أي الامتناع عن شراء البضائع الإسرائيلية، وإيقاف تداولها في الأسواق المحلية والعالمية، وقطع العلاقات مع الشركات والمؤسسات الإسرائيلية بما فيها الرياضية والأكاديمية والثقافية. ثم سحب الاستثمارات، وسحب التمويل من الشركات الدولية الداعمة لدولة الاحتلال، عبر بيع أسهمها والامتناع عن الاستثمار فيها، وأخيرا فرض العقوبات، وهي إجراءات عقابية تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية والدولية للضغط على إسرائيل لإجبارها على الالتزام بالقانون الدولي.

ويوماً بعد يوم، يتصاعد القلق في إسرائيل من تزايد حملات المقاطعة الدولية لها، وقد عبر العديد من القادة الإسرائيليين عن قلقهم وخشيتهم من الحراك الفعال والمتزايد لحملات الـ«BDS»، حتى أن الكنيست، عقدت أكثر من جلسة لمناقشة مكانة إسرائيل في الساحة الدولية على خلفية تزايد نداءات المقاطعة لها والمطالبة بعزلتها.

كما حذر باحثون وصناع قرار بأن هذا الحراك يهدد مكانة إسرائيل، ويضع سمعتها على المحك، فمثلا تصريح الرئيس الإسرائيلي «رؤوفين ريفلين» بأن المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل تشكل تهديداً استراتيجياً من الطراز الأول على النظام الصهيوني برمته. كما صرّح كل من رئيس الوزراء الأسبق «باراك»، والرئيس السابق للموساد «شافيت»، بأن تنامي حركة«BDS»، يشكل خطراً استراتيجياً على الوجود الإسرائيلي نفسه، خاصة بسبب تنامي دائرة التأييد العالمي لها.

كما وزعت الخارجية الإسرائيلية وثيقة سرية على سفراء إسرائيل حول العالم وسُرّبت

للإعلام الإسرائيلي، حذرت فيها من تنامي مقاطعة إسرائيل، الأمر الذي من شأنه أن يمس باقتصادها وبمنظومتها الأمنية، وحذرت من تواصل وتفاقم المد السياسي المناهض لإسرائيل. وخصصت مبلغ ١٠٠ مليون شيكل لمواجهة حملات الـBDS محليا وخارجيا، وبدأت السفارات الإسرائيلية بعقد مؤتمرات عالمية في محاولة منها لمواجهة حملات المقاطعة، والتخفيف من أضرارها، كما قامت بمحاولات عديدة لاستقطاب أهم خمسة آلاف شخصية مؤثرة في العالم، لتجنيدهم في حملات مضادة لحملات الـBDS.

ومؤخراً، تم إلحاق ملف الـ BDS لوزارة الشؤون الاستراتيجية، بموازاة ملفي: «إيران النووي»، وملف «العلاقات الإسرائيلية/ الأميركية»، في إشارة واضحة على مدى الخطورة التي باتت تستشعر بها إسرائيل من تحركات الـ BDS.

وقد أشارت بعض استطلاعات الرأي العام العالمي السنوية التي تجريها (BBC Globe scan) إلى أنه في السنوات القليلة الماضية باتت إسرائيل تنافس كوريا الشمالية على موقع ثالث أو رابع أسوأ الدول تأثيراً في العالم، وهذا ما ينعكس بالضرورة على التجارة والعلاقات الإسرائيلية مع العالم. وفي استطلاع رأي نفذه معهد بروكنغز في واشنطن، عبر ٣٧٪ من الجمهور الأميركي عن تأييدهم لفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل بسبب استمرار الاستيطان (١١-٢٠١٥)، بعدها بعام ارتفعت النسبة إلى ٤٧٪، ثم ارتفعت إلى ٦٠٪ في الاستطلاع الأخير (١٢-٢٠١٦). [٥]

ما يعني أن حملات المقاطعة أوجعت إسرائيل، بعد أن نجحت نسبيا بعزلها ثقافياً وأكاديمياً وعسكرياً، حتى أنها امتدت لتشمل المقاطعة الفنية والرياضية، وضربت سمعة إسرائيل بين الملايين من عشاق الفن والرياضة، وهزت برجها العاجي الذي طالما سوّقت نفسها من خلاله بأنها دولة «ديمقراطية» تحارب «الإرهاب».

كما أعطت حملات الـBDS، أملا للفلسطينيين، خاصة بعد انسداد الأفق السياسي وفشل الحلول المطروحة، وابتلاع المزيد من الأرض؛ بأن تنجح في إيجاد نقطة ضعف مميتة لدى الاحتلال، من خلال محاربته اقتصاديا وعزله أكاديمياً وثقافياً، وكشف وجهه الحقيقي وممارساته العنصرية، وأن تستوحي من الدور التاريخي المهم الذي أداه المجتمع الدولي لنصرة

شعب جنوب أفريقيا في نضاله ضد نظام الأبارتهايد من خلال أشكال مختلفة من المقاطعة، والذي أسفر في نهاية المطاف عن تصفية هذا النظام العنصري.

أشكال التعاون والتضامن بين الكفاحين

اعتبرت أدبيات المؤتمر الوطني الأفريقي أن كفاحها يتكامل مع الكفاح الفلسطيني في وجه الظلم والعنصرية، وطالما صرح «مانديلا» بأن حرية شعب جنوب أفريقيا ستظل منقوصة ما لم ينل الفلسطينيون حريتهم، وكان «ياسر عرفات» أول زعيم يهنئ «مانديلا» بحريته، وأول من زار جنوب أفريقيا في العهد الجديد، وقد تواصلت لقاءات الزعيمين لفترة طويلة، كما اعترفت جنوب أفريقيا بدولة فلسطين، وافتتحت ممثلية لها برام الله، وأقامت سفارة فلسطينية في جوهانسبيرغ، ووقع الطرفان العديد من اتفاقيات التعاون في أكثر من مجال.. وعلى الصعيد الكفاحي، تبنى المؤتمر الوطني الأفريقي نداء المقاطعة عام ٢٠١٢. كما تبنى أكبر اتحادات النقابات العمالية هناك النداء ذاته، كما أيده الأسقف «دزموند»، وكانت أول جامعة في العالم، جامعة جوهانسبرج، قد قاطعت جامعة بن غوريون الإسرائيلية.

وفي مؤتمر «ديربان» لمناهضة العنصرية الذي عقد في أيلول ٢٠٠١، وقّعت أكثر من ألف شخصية وطنية وأكاديمية عالمية على وثيقة تطالب بإنهاء الاحتلال، وتطالب بإعادة اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، إلا أن أحداث ١١ ايلول التي وقعت بعد المؤتمر مباشرة، غطت على الموضوع وأجهضت المشروع، ولكن بعد أن قامت إسرائيل ببناء الجدار تجددت دعوات إسقاط الجدار وإنهاء الاحتلال، وصار الجدار عنوانا للنضال الفلسطيني والأممي، وقد أعطى انضمام قوى جنوب أفريقيا زخما قويا للحملة على مستوى العالم.

قضيتان متشابهتان، وحلول مختلفة

إذا كانت الخيارات السياسية والأيديولوجية لكل من جنوب أفريقيا وإسرائيل كمشروعين استعماريّين ينطويان على بعض الاختلافات؛ إلا أن وقائع وممارسات النظامين تؤكد أن مشهد الأبارتهايد يتكرّر في الحالتين، وأحيانا كان كل طرف يحاول أن ينسخ صورة

الطرف الثاني. في مجال المصائر والحلول النهائية اختلفت الحالتان، بسبب اختلاف ظروفهما السياسية، فلم تكن حكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا تتمتع بنفس المكانة في المعادلة السياسية العالمية التي تتمتع بها إسرائيل، خاصة بسبب موقعها في الشرق الأوسط، وفي قلب المنطقة العربية، كما أن الظروف السياسية التي كانت تحكم النظام الدولي إبان فترة النضال الجنوب أفريقي مختلفة كليا عن المرحلة الحالية، ومن غير المتوقع أن تتخلى أميركا عن إسرائيل، وتتركها في مواجهة العقوبات الدولية.

في المقابل، تضاءلت أهمية جنوب أفريقيا الاستراتيجية بعد شق قناة السويس، وصارت أشبه بمشروع استعماري محلي مستقل، لطبقة من البرجوازية الأوروبية الطامعة، والذين ظلوا على صلات تجارية قوية مع دول المركز في أوروبا. ومع نهاية الحرب الباردة لم يجد المجتمع الدولي صعوبة كبيرة في تخلّيه عن نظام بريتوريا، ونزع الشرعية عنه، بعد أن كان قد عزله وفرض عليه عقوبات تجارية، خاصة بعد أن اشتد الصراع هناك، في مرحلة كان العالم يشهد فيها تحوّلات إقليمية ودولية كبيرة وعميقة.

ومن ناحية أخرى، لم يوافق المجتمع الدولي على نظام التمييز العنصري، ولا على نظام البانتوستونات (عندما طالب بانتستون ترانسكي، الانضمام للأمم المتحدة كدولة مستقلة رفضت هذه الأخيرة ذلك)، بينما ما زال المجتمع الدولي غير آبه بالممارسات العنصرية الإسرائيلية، ولم تعترف الأمم المتحدة بفلسطين (كعضو مراقب) إلا بعد سنوات طويلة ومريرة من الكفاح.

خاتمة

عندما وطأ المستوطنون البيض الأوائل أرض جنوب أفريقيا، جلبوا معهم نزعات الاستعمار والتوسع، وما تتضمنه من قيم العنف والتعصب والاستعلاء، وما تحمله معها من وسائل وأدوات حربية متقدمة. وفي المقابل، كان شعب جنوب أفريقيا الأصلي يعيش حياة المشاع. وإذا كانت بين الطرفين فجوة حضارية هائلة؛ إلا أن السكان الأصليين كانوا يمثلون الجانب الإنساني؛ بما يحملونه من قيم التعاون والإخاء والبساطة، وقبول الآخر.

انتصر الشعب أخيرا على مغتصب حقوقه، وانتصرت قيم الإنسانية على قيم التعصب

والعنصرية، انتصر المحرومون والفقراء على مستغليهم؛ لكنهم قدّموا للعالم نموذجا رائدا ونادرا في حسم الصراع؛ فقد كان حسماً إنسانيا، أُنـجِـزَ بروح التسامح، وبأفق وخطاب إعلامي عقلاني، وببرنامج سياسي حكيم، وبرؤية تقدمية حضارية، لا تسعى لإقصاء الآخر أو القضاء عليه، بل لتحريره من شروره، والإمساك بيده ليتحد الجميع معاً في تحرير البلاد من الظلم والجور والطغيان، ولصناعة مستقبل مشرق واعد؛ فيه لكل فرد نصيب ومكان محترم، يليق بإنسانيته.

لعل من بين أهم هذه الدروس أن مجموعة من القبائل المتناثرة والمتنازِعة والتي كانت تعيش مرحلة ما قبل الحداثة، تمكنت من التوحد، والتغلب على الكثير من الصعاب، وتنحية التناقضات الداخلية، وخوض غمار النضال الشعبي والمسلح، والانتصار على دولة كانت تعتبر نفسها ذروة الحضارة والتقدم التكنولوجي، وتعتد بقوتها العسكرية والاقتصادية، وبقبضتها الأمنية.

لم تكن المعركة نزهة بين الورود؛ بل كانت سنين حالكة من المعاناة والتضحيات. ولم يكن العدو سهلا؛ بل كان في منتهى الشراسة. ولم تكن الجبهة الداخلية حالة مثالية؛ بل كانت مضطربة ومتقلبة، وقد اعترتها كثير من الصعوبات والتشويهات، خاصة في المراحل الأخيرة التي سبقت انهيار النظام. ومع ذلك أمكن التغلب على كل شيء، وتجاوُز كل العراقيل.

يكمن الدرس الثاني، في روح وجوهر «ميثاق الحرية»، وهو الوثيقة التي اعتمدها المؤتمر الوطني الأفريقي برنامجا سياسيا له، والتي تنادي بالسلام والمحبة والتسامح، وتعايش الكل معاً بأخوّة واحترام وكرامة، دون تمييز على أساس اللون أو العرق أو الدين. ولئن كانت هذه المبادئ العظيمة مدرجة في كثير من دساتير الدول، إلا أن شعب جنوب أفريقيا أضاف عليها درسا في كيفية تجاوز الماضي، والغفران لمن اعتدى عليهم. وأعطى درسا في التسامح والتعالي على الآلام، والبحث عن الجانب الإنساني في شخصية العدو؛ ورصْد بقعة الضوء مهما كانت صغيرة في محيط الظلام.

على الفلسطينيين، استلهام تلك التجربة العظيمة، بروحها ومضامينها، لأنها الحالة الأقرب إليهم، والحل الأمثل للجميع.

الهوامش

١ (هذه دولة جنوب أفريقيا، الكتاب السنوي لدولة جنوب أفريقيا ١٩٩٥، ص ١٤)

٢ هذه دولة جنوب أفريقيا، الكتاب السنوي لدولة جنوب إفريقيا ١٩٩٥، إصدار العلاقات العامة لوزارة الخارجية، توزيع ماكس جروب – القاهرة، مصر ١٩٩٥، ص١٨٢

٣ انظر: الشبكة العربية لحقوق الإنسان، سويتو بجنوب أفريقيا، وبو سليم في ليبيا، ٢٤-٦-٢٠٠٧، http://anhri.net/libya/llhr/2007/pr0624.shtml.

٤ (الجزيرة نت – المعرفة، أبرز الحائزين على جائزة نوبل، ٩-١٠-٢٠٠٤. http://www.aljazeera.net/news/pages/.)

٥ انظر: إسرائيل تخسر تأييد الرأي العام الأميركي، وكالة وطن للأنباء، ١٤-١٢-٢٠١٦، (http://www.wattan.tv/news/193489.html.).

المراجع:

- أبو عصبة، خالد، خواطر حول جنوب إفريقيا، مجلة عدالة الإلكترونية، العدد ٣٥، ٢٠١٤.).
- بنغاني نجيليزا، أدري نيوهوف، دروس ملهمة في النضال ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري، موقع البديل الفلسطيني، المصدر جريدة حق العودة، العدد ٢١، شباط 2007. http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/263-article09
- عبد الغني سلامة، أوجه التشابه بين قضيتي فلسطين وجنوب إفريقيا، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث م.ت.ف، رام الله، (العدد ٢٤٩، خريف ٢٠١٢ـ ص ١٩٦-٢١٧).
- عزوز مقدم، الحياد عن المبادئ تجاه القضايا الأفريقية، صحيفة الوسط البحرينية – (العدد ٢٣٠٤ - ٢٧ كانون الاول ٢٠٠٨).
- هاند ميكر، جيف، مقاومة الأبارتهايد واجب إنساني، جريدة حق العودة، (العدد ٢١، شباط ٢٠٠٧. ص ٨)
- ليلى فرسخ، من جنوب إفريقيا إلى فلسطين، مجلة لوموند ديبلوماتيك، تشرين الثاني ٢٠٠٣، (http://www.mondiploar.com/nov03/articles/farsakh.htm.)
- مانديلا نيلسون، (١٩٨٨) رحلتي الطويلة من أجل الحرية، السيرة الذاتية لرئيس جنوب أفريقيا، ترجمة عاشور الشامس، مرشد ديفيدز، جمعية نشر اللغة العربية، جوهانسبرغ.